

(أنا / نحن) (الموقع / الموقعين) أدناه:

- إطلاعنا وموافقنا على الشروط والأحكام التالية لغايات الحصول على بطاقة ائتمانية بسقف حده الأعلى
... دينار اردني /دولار امريكي وبكفالة.....
التعاريف: يكون للكلمات التالية المعاني الموضحة أدناه، ما لم تدل القرينة و/أو السياق على غير ذلك :
(أ) البنك : يعني بنك الإسكان للتجارة والتمويل و أي من فروعهِ .
(ب) البطاقة : تعني البطاقة و/أو البطاقات الائتمانية الصادرة عن البنك لحامل البطاقة وبما تتضمنهما من البطاقات الأساسية و البطاقات الإضافية/ التابعة .
(ج) حامل البطاقة : العميل "الشخص الطبيعي" أو الشخص الطبيعي حامل البطاقة للشخصية الاعتبارية الذي تم إصدار البطاقة لاستعماله من قبل البنك .
(د) حساب البطاقة: يعني حساب البطاقة الذي تم فتحه من قبل البنك لإدخال كافة القيود المدنية و الدائنة التي تم استلامها أو تكيدها من قبل حامل البطاقة الأساسية و حامل البطاقة الإضافية/التابعة - إن وجدت - بموجب هذه الشروط و الأحكام .
(هـ) البطاقة الإضافية/ التابعة: هي البطاقة و/ أو البطاقات التي يتم إصدارها للشخص الطبيعي/الشخص الاعتباري بناء على طلب حامل البطاقة وتكون تابعة للبطاقة الأساسية مع سقف مشترك أو سقف مختلف عن البطاقة الرئيسية وبناءً على ما هو منصوص عليها في هذا الطلب. ويعلم حامل البطاقة الأساسية أنه يقوم بتحديد سقف شهري للبطاقة التابعة في حال كان السقف مختلف عن البطاقة الرئيسية وهذا السقف يجدد تلقائياً بشكل شهري ويحق لصاحب البطاقة التابعة استغلال كامل سقف البطاقة التابعة شهرياً، ويلتزم حامل البطاقة الأساسية بسداد المبالغ المنفذة على البطاقة و/أو البطاقات الإضافية/ التابعة من حسابهِ سواءً كانت البطاقة التابعة بنفس حساب البطاقة الأساسية أو بحساب منفصل وسواءً أكانت البطاقة التابعة ذو سقف مشترك مع البطاقة الرئيسية أو سقف منفصل عن البطاقة الرئيسية.
يتعهد حامل البطاقة بفتح حساب لدى البنك ويلتزم ببقاء رصيد حسابهِ لدى البنك دائماً لتغطية كافة المبالغ المستحقة والمترتبة على البطاقة سواء تمت هذه المبالغ داخل المملكة الأردنية الهاشمية أو خارجها كما ويحق للبنك كشف الحساب بالمبالغ المطلوبة من حامل البطاقة واستيفاء فائدة على الرصيد المدين وحسب التعليمات السارية لديه.
يفوض كل من حامل البطاقة / الكفيل البنك تفويضاً مطلقاً ولا رجعة عنه بتحويل مبلغ التأمينات النقدية المطلوبة من البنك لحساب تأمينات باسم البنك ضماناً لسقف البطاقة الممنوحة ولتغطية وقيد السحوبات أو أية مصاريف ورسوم ترتب على البطاقة.
إشعار العميل بموعد التجديد من خلال الوسائل المتاحة والمتفق عليها معه بموعد تجديد البطاقة السنوي بالإضافة إلى العمولات المتعلقة بذلك قبل مدة لا تقل عن شهر من تاريخ التجديد وفي حال رغبة العميل حامل البطاقة بعدم تجديد البطاقة يجب إبلاغ البنك قبل شهرين من تاريخ انتهاء البطاقة
يتعهد ويقر حامل البطاقة بتقديم الضمانات النقدية / العقارية للبنك وذلك ضماناً لإصدار البطاقة و/أو البطاقات وللسحوبات التي تتم عليها ويحق للبنك المطالبة بأية ضمانات أخرى و/أو إضافية يراها لازمة وضرورية من حامل البطاقة لزيادة ضمان حقوق البنك .
يقر حامل البطاقة بمسؤوليته المباشرة والمنفردة عن جميع الحركات التي نتجت عن استخدام البطاقة و/أو البطاقات سواء تم منح التفويض عليها أو كانت سحوبات بدون تفويض .
يقر ويتعهد حامل البطاقة بأن يقتصر استعمال البطاقة عليه وحده بحيث لا يسمح لأي شخص غيره استعمال البطاقة كما يتعهد حامل البطاقة بعدم تجاوز حدود المبالغ المصرح له بها .
يحق للبنك بناءً على طلب حامل البطاقة الأساسية إصدار بطاقات إضافية / تابعة لأشخاص بالغين سن الرشد بحيث يتم تحديدهم من قبل حامل البطاقة الأساسية وكما يتعهد حامل البطاقة الأساسية بأن يكون مسؤولاً مسؤولية كاملة ومباشرة عن كافة المبالغ التي قد تنجم/ تنتج عن استخدام البطاقات الإضافية / التابعة .
يقر ويتعهد حامل البطاقة بتسديد الفواتير وكافة المبالغ المستحقة عليه للبنك مضافاً إليها أية مصاريف للشركة مصدرة البطاقة والمستحقة بالدينار الأردني أو بالعملة الدولار وذلك على أساس سعر البيع الفوري للدينار الأردني مقابل العملة الدولار في تاريخ استلام (البنك) للكشف الخاص بهذه المبالغ من الشركة مصدرة البطاقة أو السعر الذي يحدده البنك بناءً على قراره المنفرد .
يفوض حامل البطاقة البنك تفويضاً مطلقاً ولا رجعة عنه بأن يقيد على حسابهِ أو أي من حساباته الأخرى لدى البنك في أي يوم يراه البنك مناسباً جميع المبالغ المترتبة على استعماله للبطاقة الأساسية و/أو الإضافية/ تابعة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر رسم الاشتراك السنوي للبطاقة الأساسية والإضافية/ التابعة وكافة المبالغ والمصاريف والنفقات المترتبة على استعماله للبطاقة الأساسية والإضافية/ التابعة أو الناشئة عن مطالبتهِ بتسديد الأرصدة المدينة المترتبة في ذمته سواء قام حامل البطاقة بالتوقيع على الإيصالات عند استخدامه للبطاقة أو لم يقوم بذلك بما فيها أتعاب المحاماة سواء أقيمت قضية أمام المحاكم أو دوائر التنفيذ أو الأراضي .
يعلّم ويوافق حامل البطاقة بأن المبالغ المعترض عليها تبقى مقيدة على حسابهِ، سواء كانت المبالغ قد أدت إلى جعل الحساب مديناً مما يترتب عليها فوائد وعمولات مدينة أو أنها كانت ضمن حسابهِ الدائن، وذلك لحين قيام البنك باسترداد المبالغ المعترض علي إذا ثبتت شكوى حامل البطاقة حسب تعليمات الشركة مصدرة البطاقة والتي يعلم حامل البطاقة بأنها قد تصل إلى فترة زمنية تقارب 90 يوم على الأقل ويتم إعادة المبالغ المعترض عليها في حال ثبوت صحة الاعتراض دون تحمّل العميل أي كلف.
يقر ويعلم حامل البطاقة بأن البنك لن يكون مسؤولاً عن أي خسارة أو تكاليف أو مصاريف قد يتكبدها نتيجة لأي إخلال بهذه الشروط والأحكام .
يقر العميل بأنه يحال الحاجة للتواصل مع البنك فإنه يمكنه ذلك من خلال الإتصال بمركز الخدمة الهاتفية Call Center من خلال الرقم 065200400 وبحال استخدام هذه الرقم فإنه يفوض البنك بأن يسجل جميع الإتصالات الصوتية كبنية على ما ورد فيها كما يقر ويتعهد حامل البطاقة بأن أي مكاملة من قبلة للبنك تتضمن تنفيذ طلباته و/أو أوامره هي صادرة عنه ولا يحق له الاعتراض عليها و/أو الغائها و/أو الطعن بها لأي سبب كان ويوافق على ما تضمنته من معلومات و/أو التزامات
في حالة الحجز على ممتلكات حامل البطاقة / الكفيل أو صدور حكم على أحدهما أو كليهما بتصفية ممتلكاتهما أو إذا أشهر اعساره أو عجز عن أو توقف عن الدفع أو في حالة وفاة أحدهما أو كليهما أو في حالة مخالفة أحدهما أو كليهما لهذه الشروط والأحكام أو في حالة فسخ الشركة أو صدور قرار بتصفيتها يُلغى العمل بالبطاقة ويصبح الرصيد المدين في حساب حامل البطاقة مستحق الأداء دون الحاجة إلى توجيه إنذار أو إشعار أو خلافه ويجب أن يسدد فوراً مع احتفاظ البنك بحقه في مطالبة وكيل اعسار حامل البطاقة و/أو الكفيل.
يلتزم حامل البطاقة باتخاذ كافة الإجراءات والاحتياطات اللازمة للمحافظة على البطاقة ويكون مسؤولاً مسؤولية مطلقة عن استعمالها واستعمال الرقم السري الخاص بها وعن كافة النتائج المترتبة على فقدانها و/أو سرقتها و/أو استعمالها بما يخالف هذه الشروط .
يقر ويوافق حامل البطاقة /الكفيل على اعتبار جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة المملوكة لهم وما يوجد من أموال لدى البنك و/أو يودع لديهم و/أو يسجل باسم أي منهم في سجلات البنك ضامنة لتسديد جميع ما يترتب بذمة حامل البطاقة /الكفيل من جراء السحوبات الناتجة عن استخدام البطاقة من قبل حامل البطاقة أو أي شخص يحمل بطاقة إضافية/ تابعة. كما يفوض حامل البطاقة / الكفيل البنك تفويضاً مطلقاً لا رجعة عنه بالتصرف بهذه الأموال و طلب الحجز على أموالهم المنقولة وغير المنقولة لدى المحاكم المختصة ودوائر الأراضي ودوائر التنفيذ و/أو بيعها بالطريقة وبالسعر اللذين يراهما مناسبين وإجراء التقاص بين أي من حساباتهم الدائنة و/أو المدينة والمبالغ المترتبة في ذمتهم، وفي حال اختلاف العملات فإن حامل البطاقة / الكفيل يفوض البنك بإجراء تحويل العملات حسب مقتضى الحال بالطريقة وبالسعر اللذين يراهما مناسبين كل ذلك دون حاجة للرجوع إلى أي منهم أو توجيه إنذار أو إشعار أو خلافه .

توقيع العميل	
توقيع الكفيل	

17. في حال فقدان البطاقة و/أو سرقها يلتزم حامل البطاقة بإبلاغ البنك أو أقرب مكتب للشركة المصدرة للبطاقة داخل أو خارج المملكة الأردنية الهاشمية فوراً إما هاتفياً أو بموجب كتاب خطي ويتم إطلاعه على الظروف المحيطة بفقدانها و/أو سرقها ويتم إعفاء حامل البطاقة من أي مسؤولية عن أي حركات تمت بعد لحظة الإبلاغ عن واقعة فقدان البطاقة ويبقى حامل البطاقة مسؤولاً عن كافة المبالغ المترتبة عن استعمال البطاقة قبل فقدانها و/أو سرقها حتى تسديدها بالكامل.
18. يفوز حامل البطاقة البنك تفويضاً مطلقاً لا رجعة عنه بقيد أية مبالغ ترد على بطاقته ناتجة عن استخدام لشبكة الإنترنت والحركات البريدية والهاتفية على أي من حساباته لدى البنك في حالة الحجز على ممتلكات حامل البطاقة / الكفيل أو صدور حكم على أحدهما أو كليهما بتصفية ممتلكاتهما أو إذا أشهر اعساره أو عجز عن أو توقف عن الدفع أو في حالة وفاة أحدهما أو كليهما أو في حالة مخالفة أحدهما أو كليهما لهذه الشروط والأحكام يلغى العمل بالبطاقة ويصبح الرصيد المدين في حساب حامل البطاقة مستحق الأداء دون الحاجة إلى توجيه إنذار أو إشعار أو خلافه ويجب أن يسدد فوراً مع احتفاظ البنك بحقه في مطالبة وكيل اعسار حامل البطاقة و/أو الكفيل.
19. يقر حامل البطاقة بأنه يحق للبنك تطبيق تعليماته المتعلقة بالشركة مصدرة البطاقة أو أية تعليمات وأنظمة يقرها البنك بهذا الخصوص، كما أنه يقر بتعليمات ومبادئ وأنظمة الشركة مصدرة البطاقة وأنظمة التشغيل الخاصة بها ويعترف بأن قيود ووثائق وسجلات البنك بينة نهائية وقاطعة تجاهه وتجاه الكفيل.
20. يحق للبنك رفض قبول أي طلب للحصول على البطاقة كما ويحتفظ البنك بملكية البطاقة ويكون له الصلاحية المطلقة في إلغائها في أي وقت من الأوقات دون إبداء أية أسباب في حال مخالفة الشروط والأحكام وسياسة البنك الداخلية دون أن يتحمل مسؤولية مهما كانت نتيجة ذلك ويحق للبنك أن يطلب من حامل البطاقة تسليم بطاقة البنك ويتعهد حامل البطاقة بإجابة الطلب فوراً مع إشعار العميل بذلك.
21. يحق لحامل البطاقة وفي أي وقت يشاء إلغاء اشتراكه وذلك بموجب إشعار خطي، بالرغم من ذلك يتعهد حامل البطاقة بأن يظل مسؤولاً عن تسديد كافة الالتزامات الناشئة عن استخدامه للبطاقة المعلقة ولا يحق له الاعتراض على بقاء أمواله المنقولة و/أو غير المنقولة مرهونة ولحين تسديد كافة التزاماته تجاه البنك.
22. يتعهد حامل البطاقة بالتقيد التام بتعليمات مراقبة العملة الدولار الصادرة عن البنك المركزي الأردني والخاصة بالتحويل الخارجي وخلافه كما وبخضع حامل البطاقة لجميع التعليمات والأنظمة الصادرة عن البنك المركزي الأردني المتعلقة بحمل البطاقة داخل وخارج المملكة الأردنية الهاشمية وأية تعديلات تطرأ عليها من حين لآخر.
23. يقر ويوافق حامل البطاقة بأنه يحق للتاجر أن يطلب وثيقة إثبات شخصيته لإتمام عملية البيع ويحق للتاجر رفض عملية البيع في حالة امتناع حامل البطاقة عن تقديم وثيقة إثبات شخصيته.
24. يقر حامل البطاقة بإعفاء البنك من أي مسؤولية في حالة عدم قبول البطاقة للدفع وفي جميع الأحوال يبقى حامل البطاقة ملتزم بقبول أية فواتير ترد على حسابه سواء كان الإيصالات موقعة من قبله أو غير الموقعة.
25. يكفل الكفيل سداد كامل قيمة المبالغ المترتبة على حامل البطاقة كفالة مطلقة وحسبما هو وارد في هذه الشروط والأحكام وأي تعديلات قد تطرأ عليها وتكون مسؤولية الكفيل تجاه البنك بالتكافل والتضامن مع حامل البطاقة ويحق للبنك مطالبة الكفيل وحامل البطاقة في أي وقت يشاء بكافة المبالغ المترتبة على حامل البطاقة عند عجزه عن الوفاء بها مع الحاجة إلى إخطار أو إنذار من قبل البنك بذلك.
26. يوافق حامل البطاقة / الكفيل على قيد قيمة الحركات الدائنة (الحركات التي يتم إعادة جزء منها من قبل التاجر) التي تقيد لحسابه بقيمة أقل من المبالغ المدفوعة بالأصل.
27. في حالة سوء استخدام البطاقة أو التواطؤ في استخدامها فان حامل البطاقة والكفيل يبقين مسؤولين عن كافة المبالغ المترتبة على استخدام البطاقة.
28. يفوز حامل البطاقة البنك بفتح أي حساب باسمه (حساب البطاقة)، بحيث يستخدم هذا الحساب لغايات قيد السحوبات والمشتريات والفوائد والعمولات والأقساط الشهرية المستحقة نتيجة استخدام البطاقة الأساسية و/أو الإضافية / التابعة وحسب تعليمات وإجراءات البنك الداخلية.
29. اقر ووافق /تقر ووافق على قيد الرسوم والعمولات والفوائد حسب تعليمات البنك المعمول بها.
30. يفوز حامل البطاقة البنك باحتساب أية كلف وعمليات ورسوم على أية أرصدة مدينة أو مكشوفة نتيجة القيد للمستحقات المترتبة على استعمال البطاقة وذلك بما يتفق مع الأنظمة والتعليمات المنبثقة في البنك.
31. يعلم ويقر حامل البطاقة بأنه يحق للبنك فسخ هذا العقد، كما يحق للبنك إلغاء البطاقة الأساسية والبطاقات الإضافية/ التابعة لها ومطالبة حامل البطاقة و/أو الكفيل فوراً بتسديد كامل رصيد البطاقة وأية فوائد أو مستحقات مترتبة عليها، كما يفوز حامل البطاقة و/أو الكفيل البنك بقيد هذه المبالغ على أي من حساباته لدى البنك دون إبداء أية أسباب وبالأخص، على سبيل المثال لا الحصر، في الحالات التالية:
 - (1) إذا خالف حامل البطاقة أي شرط أو حكم من هذه الشروط والأحكام الخاصة بحملة البطاقات الصادرة عن البنك.
 - (2) إذا أساء استخدام البطاقة وبوجه خاص في حالة استخدامها للوفاء بأثمان أو خدمات أو غايات مخالفة للقوانين والأنظمة السائدة.
 - (3) إذا وقع الحجز على ممتلكات العميل سواء كان الحجز تحفظاً أو تنفيذياً.
 - (4) في حال صدور حكم على العميل بتصفية ممتلكاته أو أشهر اعساره أو إذا توقف عن دفع ديونه.
 - (5) في حال فقدان أهليته أو وفاته.
 - (6) في حال إغلاق حساب العميل سواء تم بقرار من البنك أو بناء على طلب العميل.
 - (7) إذا اكتشف البنك أن أي من حامل البطاقة / الكفيل مدرج على أي من القوائم المحظور التعامل معه.
 - (8) إذا تبين عدم صحة أي من الضمانات و/أو التعهدات و/أو المستندات المقدمة من حامل البطاقة للحصول على هذه البطاقة
 - (9) استخدام البطاقة لغايات المقامرة أو الدفع من خلالها أو لأي سبب آخر.
 - (10) استخدام البطاقة الائتمانية لشراء أو تداول أية عملات افتراضية أو التعامل بها بأي شكل من الأشكال.
32. في حال انطباق الخضوع لبوليصة التأمين الجماعي لعملاء البنك: يقر حامل البطاقة بموافقة الصريحة على إجراءات البنك للحفاظ على حقوق البنك و التي من ضمنها عقد اتفاقيات مع شركات التأمين لتغطية أي مخاطر مستقبلية تنتج عن منح هذه البطاقة و/أو أي بطاقات إضافية/التابعة لها وتشمل هذه المخاطر على سبيل المثال لا الحصر الوفاة وعدم السداد والوفاء بالالتزامات تجاه البنك أو أي سبب آخر. كما يقر حامل البطاقة أن أي تعويض ينتج عن هذا التأمين يكون من حق البنك وأن المستفيد من بوليصة التأمين هو البنك. كما يفوز حامل البطاقة البنك بتزويد شركات التأمين المعنية بأية معلومات أو بيانات خاصة به أو بالحسابات العائدة له أو التي تدار من قبله لغايات اتخاذ القرار الائتماني لدى هذه الشركات ودون تحمل البنك لأية مسؤولية تجاه العميل كما يعلم ويقر حامل البطاقة بأن سقف التغطية التأمينية للبطاقة هو 80 ألف دينار للرصيد المستغل من سقف البطاقة وذلك للبطاقة الواحدة ولمجموع أرصدة البطاقات للشخص الواحد والحد الأعلى لعمر حامل البطاقة المغطى تأمينياً هو 75 عاماً.
33. يقر حامل البطاقة بالتزامه بالشروط والأحكام العامة الواردة في هذا الطلب بالمحافظة على البطاقة وانه المسؤول المباشر عن جميع الحركات التي تنتج عن استخدامه لهذه البطاقة والرقم السري الخاص بها وعن كافة النتائج المترتبة عن فقدانها و/أو سرقها و/أو تزويرها ويقر بإعفاء البنك من أية مسؤولية ناتجة عن استخدامه لهذه البطاقة وأية مسؤولية ناتجة عن اعتراضه على أية حركة تتم على البطاقة خلال فترة سريانها والعمل بها.
34. يعلم حامل البطاقة بأن البنك يستوفي فائدة على المبالغ المسحوبة وغير المسددة بنسبة 1.5% شهرياً.
35. يقر العميل/ حامل البطاقة بتحمل كامل المسؤولية عن جميع حركات استخدامات بطاقته سواء تمت من قبله أو من قبل شخص آخر نتيجة تعرض بطاقته لعملية نسخ البيانات من قبل الغير بطريقة غير مشروعة ولا علاقة للبنك بذلك، ويسقط حقه بإقامة أي دعوى أو اعتراض

توقيع العميل	
توقيع الكفيل	

36. يقر ويعلم ويوافق حامل البطاقة بأنه في حال كان الرصيد المستغل للبطاقة يتأرخ إغلاق الدورية المالية أقل من 100 دينار أردني سيتم استيفاء عمولة تأمين بقيمة (1) دينار، وإذا كان الرصيد المستغل 100 دينار أردني فأكتر سيتم استيفاء عمولة تأمين بقيمة (2) دينار. كما يقر ويعلم حامل البطاقة بأنه في حال تجاوز العمر 75 عاماً بأن كامل هذا التسهيل المصرفي أو أي جزء منه غير مغطى ببوليصة التأمين الجماعية لعملاء البنك، وأن هذا الإقرار ملزم له ولورثته حقاً بحيث لا يحق لهم منفردين و/أو مجتمعين الاحتجاج في مواجهة البنك بأن هذا التسهيل المصرفي أو جزء منه مغطى ومشمولاً ببوليصة التأمين على الحياة الجماعية المعمول بها لدى البنك، ويعتبر هذا الإقرار جزء لا يتجزء من وثيقة الشروط والأحكام العامة المتعلقة بحملة البطاقات الائتمانية الصادرة عن بنك الإسكان للتجارة والتمويل.
37. يعلم ويقر حامل البطاقة بأن البنك يستوفي الرسوم التالية على إصدار / تجديد بطاقات الفيزا كالتالي:
- الكلاسيكية: 30 دينار، والتابعة 15 دينار
 - البلاتينية: 80 دينار، والتابعة 40 دينار
 - فيزا Signature 120 دينار، والتابعة 60 دينار
 - فيزا Infinite 150 دينار، والتابعة 75 دينار
 - فيزا Infinite بعملة الدولار 150 دينار، والتابعة 75 دينار
38. تخضع أي حملة يطلقها البنك للإعفاء من العمولات المفروضة على البطاقات الائتمانية لشروط وأحكام البنك
39. يعلم ويقر حامل البطاقة بأن عمولة السحب النقدي للبطاقة هو 4٪ من قيمة المبلغ المسحوب وبحد أدنى 4 دينار.
40. يقر ويعلم حامل البطاقة بأن رسوم إصدار بطاقة بدل فاقد أو تالف هو 10 دينار سواء كانت البطاقة أساسية أو تابعة.
41. يعلم ويقر حامل البطاقة بأن الحد الأدنى للمبلغ المستحق شهرياً للبطاقة هو يمثل نسبة السداد المحددة من قبل البنك بناءً على قراره المنفرد من المبلغ المستغل من سقف البطاقة وبحد أدنى 50 دينار للبطاقة البلاتينية وفيزا Signature وفيزا Infinite و 25 دينار للبطاقة الكلاسيكية أيهما أكثر، وفي حال كان المبلغ المستغل من سقف البطاقة أقل من الحد الأدنى للسداد يتم استيفاء كامل المبلغ المستغل من سقف البطاقة.
42. يعلم ويقر حامل البطاقة بأن عمولة التأخير عن سداد القسط الشهري 10 دينار شهرياً .
43. يعلم ويقر حامل البطاقة أن عمولة التأخير عن سداد القسط الشهر المنصوص عليها في البنود 42 أعلاه - وحسب واقع الحال- يتم فرضها بشكل منفصل على كل من البطاقة الأساسية والبطاقات التابعة لها (منفردين).
44. يعلم ويقر حامل البطاقة بحقة بالحصول على براءة ذمة بعد مرور 30 يوم من تاريخ إلغاء البطاقة ويعلم ويقر أيضاً بحقة بالحصول على براءة ذمة فورية بناءً على طلبه، شريطة إيداع مبلغ يعادل 110% من الحد الائتماني للبطاقة علماً بأن استرداد هذا المبلغ يتم بعد مرور 30 يوماً من تاريخ إلغاء البطاقة وتسويتها وسداد كامل المبالغ المستغلة والفوائد المترتبة عليها.
45. يحق للعميل الاعتراض على الحركات المحلية ويحدد أقصى 6 اشهر من تاريخ الحركة اما الحركات الخارجية بمدة لا تتجاوز 120 يوم اي اربعة اشهر من تاريخ الحركة ويتم التحقق من صحة الحركات مع شركات البطاقات المحلية او الخارجية خلال مدة أقصاها 60 يوم وعند ثبوت صحة الاعتراض يقوم البنك بإعادة المبلغ المعارض عليه وبخالف ذلك يقر حامل البطاقة بتحمل وتسدّد كافة التكاليف و/او المصاريف الفعلية التي تكبدها البنك في حال ثبوت عدم صحة الاعتراض المقدم من حامل البطاقة ويتم إعادة المبالغ المعارض عليها في حال ثبوت صحة الاعتراض دون تحمل العميل أي كلف.
46. في حال تأخر حامل البطاقة / الكفيل عن تسديد أي قسط أو أي جزء منه أو الإخلال بأي شرط من شروط العقد أو أي تعهد أو إلزام يتم إشعار العميل والكفيل بالوسائل المعتمدة والمتفق عليها أصولياً وإرسال رسالة نصية قصيرة (SMS) بذلك خلال مدة أقصاها (15) يوم من تاريخ إستحقاق القسط للإلتزام بالسداد وفي حال الإستمرار في التخلف عن الدفع أو عدم التقيد بشروط العقد فإنه يحق للبنك إتخاذ الإجراءات التالية:
- اعتبار الأقساط وكامل رصيد البطاقة مستحق السداد بالكامل ويكون حامل البطاقة والكفيل ملزمان بدفع كامل المبالغ المستغلة على البطاقة وما يترتب على ذلك من فوائد اعتباراً من تاريخ الاستحقاق وحتى السداد التام بالإضافة إلى الأجور والآتعاب القانونية .
 - بيع أموال العميل و/أو الكفيل المنقولة وغير المنقولة الموضوعة تأميناً للدين .
 - إتخاذ الإجراءات القانونية وإقامة الدعاوي ضد حامل البطاقة و/أو الكفيل والتنفيذ على ممتلكاتهم الشخصية غير الموضوعة تأميناً للدين .
47. يقر العميل بعلمه بأنه يحق له وفي حال وجود أي شكوى لديه تتعلق بهذا العقد التواصل مع وحدة شكاوي العملاء من خلال أي من الوسائل التالية :
- الهاتف المجاني (080022205) من أي هاتف أرضي أو الإتصال على الرقم (5103111-06) خلال أوقات الدوام الرسمي.
 - النموذج الإلكتروني الخاص بالشكاوي الموجود على موقع البنك الخارجي www.hbtf.com
 - شخصياً عن طريق زيارة وحدة شكاوي العملاء في مبنى الإدارة العامة خلال أوقات الدوام الرسمي.
 - الكتابة خطياً على العنوان البريدي : بنك الإسكان – وحدة شكاوي العملاء ص.ب 7693 عمان 11118 / الأردن.
 - فاكس رقم (06-4616202)
 - من خلال البريد الإلكتروني Complaint@hbtf.com.jo
- وسيقوم البنك بالتحقيق بالشكوى والتحقق من صحتها وذلك خلال مدة أقصاها (ثلاثون يوم عمل) من تاريخ الشكوى
48. يقر ويوافق حامل البطاقة على حق البنك بتخفيض سقف البطاقة الائتمانية الممنوح له بالنسبة والمبلغ الذي يراه البنك مناسبه لأي سبب كان وفي أي وقت، مع إعلام العميل بذلك من خلال الوسائل المعتمدة والمتفق عليها أصولياً.
49. أ- يقر حامل البطاقة ويوافق بأنه في حال تجاوز قيمة السقف المحدد والموافق عليه من قبل البنك بأي شكل من الأشكال وبأي مبلغ بغض النظر عن قيمته وبحيث لا تزيد نسبة التجاوز عن 10% من قيمة سقف البطاقة، فإنه سيتحمل عمولة إضافية بواقع 10 دنائير عن ذلك التجاوز للعملاء الأفراد والشركات الصغيرة. كما ويقر حامل البطاقة بأن هذه العمولة يتم فرضها بشكل منفصل على كل من البطاقة الأساسية والتابعة.
- ب - يعلم ويوافق حامل البطاقة بان المبلغ الذي يتم التجاوز به يتم المطالبة به كاملاً بنهاية نفس دورة التسديدات التي تم استغلاله بها، ولا يخضع لشروط وأحكام السقف الموافقة عليه من قبل البنك من حيث فترة السداد.
50. يقر حامل البطاقة بموافقتها على ان يقوم البنك بمشاركة معلوماته أو تفاصيل الحركات التي تتم على بطاقته الائتمانية مع مزودي ادارة انظمة البطاقات التي يتعامل معها البنك بالإضافة لشركات البطاقات العالمية كما يمكن ان تقوم شركات البطاقات العالمية او مزودي خدمة ادارة انظمة البطاقات بالاحتفاظ بكامل المعلومات او جزء منها .
51. يصرح حامل البطاقة والكفيل بغية تنفيذ ما تعهدا به بموجب هذه الاتفاقية :
- أ. ان المقترض يختار محل اقامته في كموطن مختار بالمفهوم القانوني.
- ب. ان الكفيل يختار محل اقامته في كموطن مختار بالمفهوم القانوني.
- ج. إن المقترض يختار عنوان البريد الالكتروني التالي)
- د- ان المقترض يختار رقم الهاتف الخليوي)
الرسائل النصية القصيرة.
- هـ- ان الكفيل يختار رقم الهاتف الخليوي)
آية إشعارات صادرة عن البنك بواسطة
الرسائل النصية القصيرة.
- وفي حال تعديل العنوان يلتزم المقترض والكفيل بإبلاغ البنك بهذا التعديل وتزوده بالعنوان الجديد خطياً لتعديله على
- | |
|--------------|
| توقيع العميل |
| توقيع الكفيل |

- النظام البنكي لديه واعتماده موطن مختار لتنفيذ هذا العقد وبخلاف ذلك يبقى العنوان المشار اليه اعلاه هو المعتمد بغية تنفيذ ما تعهدا به بموجب هذا العقد.
52. يفوض حامل البطاقة البنك بإرسال البطاقة والرقم السري عن طريق الشركات الناقلة وفي حال استلام البطاقة والرقم السري عن طريق الشركة الناقلة فإن ذلك يعني اقرار من قبل حامل البطاقة / يتحملته كافة المخاطر التي يمكن أن تنشأ عن ضياع و/أو فقدان و/أو تلف البطاقة و/أو الرقم السري لدى الشركة الناقلة و/أو عن تأخر الشركة الناقلة لأي سبب كان في تسليمه البطاقة و/أو الرقم السري و/أو عن إمكانية إطلاع شخص ثالث بما في ذلك العاملين لدى الشركة الناقلة على تفاصيل البطاقة الائتمانية و/أو الرقم السري كما يتنازل بهذا الخصوص وبموجب هذا عن التمسك في مواجهة البنك أو أي من موظفيه بأحكام السرية المصرفية المنصوص عليها بموجب قانون البنوك أو أي تشريع آخر يحل محله أو يعدله وكما يتنازل بهذا الخصوص بموجب هذا عن أي حقوق و/أو دعاوى و/أو إدعاءات و/أو مطالبات قد تكون له في مواجهة البنك سواءً بموجب القانون أو بموجب العقد ويكون الهدف منها الرجوع على البنك بالتعويض عن أي أضرار و/أو خسائر مهما كان نوعها أو طبيعتها أو سببها طالما أنها قد تكون لحقت بكم نتيجة اختياركم هذه الوسيلة في استلام البطاقة الائتمانية و/أو الرقم السري حيث أن اختيار هذه الوسيلة وكافة النتائج المترتبة عليها والمخاطر المرتبطة بها هي على مطلق مسؤوليته الشخصية وبعد إقراره بوعيه وإدراكه التام بها وموافقته عليها.
53. يقر حامل البطاقة والكفيل بأن هذه الشروط المذكورة أعلاه تنطبق على جميع بطاقات الإئتمان والتي يصدرها البنك بكافة أنواعها سواء على السقف المتعلق بالبطاقة الرئيسية أو السقف المتعلق بالبطاقات التابعة الذي يطلبه العميل بالزيادة أو التخفيض في أي وقت من الاوقات وكما ستنطبق على البطاقات الاضافية/التابعة وعند تقديم هذا الطلب أو بعد تعديل السقف
54. يلتزم العميل بتزويد البنك بالبريد الالكتروني E-mail الخاص به وهو المسؤول عن صحة البريد الالكتروني .
55. يتعهد العميل من الأشخاص الاعتباريين أنه في حال انتهاء العلاقة العمالية أو انتهاء صلاحيه التوقيع عن الشركة أو أي علاقة قانونية مع الشركة بخصوص أحد الاشخاص الطبيعيين من حاملي البطاقات، بالقيام بإبلاغ البنك خطياً بذلك فوراً ومن خلال المفوضين بالتوقيع عن العميل، ليتم وقف الخدمة عن البطاقة بشكل اصولي. ويحق للبنك وقف الخدمة في حال دلت أي شهادات رسمية أو نشرات أو قرارات قضائية بإنهاء علاقة حامل البطاقة بالعمل من الأشخاص الاعتباريين، ودون الحاجة لإخطار الشركة.
56. يقر حامل البطاقة/ الكفيل أن كل واحد منهما قد قرأ الشروط والأحكام العامة المتعلقة بإصدار البطاقة والتزامهما التام والمطلق بما ورد بتلك الشروط و الأحكام ويصرح كل واحد منهما أنه منح الوقت الكافي لمراجعة كافة البنود قبل أن يوقع عليها وأنه فهمها واستوعبها فهماً واستيعاباً واضحاً وأنه وافق على كل محتوياتها ويلتزم بجميع ما ورد فيها التزاماً كاملاً .
57. يقر ويوافق حامل البطاقة و/ أو الكفيل في حال حصول أي نزاع فإن حامل البطاقة والكفيل يخضعان للقوانين المحلية المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية ويقران بأن محاكم مدينة عمان هي المختصة مكانياً لنظر الدعاوى الناشئة عن هذه الشروط والأحكام.
58. يعلم ويوافق العميل بأن عدد حركات الاعتراض على البطاقات الائتمانية هو 35 حركة لبطاقات فيزا خلال مدة 120 يوم من تاريخ الحركة.
59. لا مانع لدى العميل من قيام البنك بمعالجة بياناته الشخصية وبياناته الشخصية الحساسة ويوافق على قيام البنك بأجراء عملية واحدة أو أكثر بهدف جمع البيانات أو تسجيلها أو نسخها أو حفظها أو تخزينها أو تنظيمها أو تنقيحها أو استغلالها أو استعمالها أو إرسالها أو توزيعها أو نشرها أو ربطها ببيانات أخرى أو اتاحتها أو نقلها أو عرضها أو إخفاء هويتها أو ترميزها أو اتلافها أو تقييدها أو محوها أو تعديلها أو توصيفها أو الإفصاح عنها بأي وسيلة كانت سواء باستخدام خوادم و/أو تطبيقات الكترونية و/أو اللجوء إلى مساعدة فنية من جهات أخرى و/أو التعاقد مع أطراف ثالثة داخل و/أو خارج الأردن، ويوافق العميل مسبقاً للبنك و/أو لأي أطراف و/أو جهات أخرى يتعاون و/أو يتعاقد معها البنك بمعالجة بياناته المالية وغير المالية وبأي وسيلة أو صورة كانت، كما ووافق العميل لهذه الجهات الدخول على أنظمة البنك والاطلاع على كافة بياناته ومعالجتها دون أن يعد البنك مخرلاً بأي من التزاماته تجاه العميل، وبالأذات التزاماته المتعلقة بالسرية المصرفية أو بحماية البيانات الشخصية
60. البنك لن يكون مسؤولاً عن أي أخطاء و/أو أضرار و/أو خسارة و/أو تكاليف و/أو مصاريف قد يتكبدها العميل نتيجة لأي إخلال بهذه الشروط كما يلتزم العميل ويتعهد بتحمل كافة التعويضات والتكاليف والمطالبات والأضرار التي قد يتعرض لها البنك نتيجة لأي إخلال بهذه الشروط والأحكام و/أو لأي سبب كان أو عند مطالبة أي طرف آخر.
61. يحق للبنك إنهاء العلاقة التعاقدية مع العميل في حال إخلاله بتنفيذ التزام تعاقدي وبعد إنذاره بالوسائل المعتمدة والمتفق عليها مع العميل ومنها إرسال رسالة نصية قصيرة (SMS).
62. للبنك الحق بإنهاء العلاقة التعاقدية مع العميل دون اللجوء للمحكمة ودون انذار في أي من الحالات التالية:
- اكتشاف البنك أن العميل مدرج على أي من قوائم المحظور التعامل معهم.
 - إذا تبين للبنك عدم صحة أي من المستندات للحصول على الائتمان أو في الضمانات والتعهدات المقدمة.
- شروط وأحكام خاصة بخدمة تقسيط المشتريات على البطاقات الائتمانية مع الشركاء المعتمدين**
1. تمنح خدمة التقسيط لحاملي البطاقات الائتمانية فيزا الفعالة
 2. يستطيع العميل بعد فترة من الاشتراك بالبرنامج ان يقوم بتسديد كامل الاقساط
 3. تقدم خدمة التقسيط على البطاقات الائتمانية بدون فوائد أو بسعر فائدة لا تتجاوز 1.5% (حسب الحال) وحسب الاتفاقية الموقعة ما بين البنك والتاجر ويتم اعلام العميل بذلك
 4. لا يستطيع العميل الاشتراك بخدمة التقسيط اذا كان متعثر
 5. في حال لم يسدد العميل المبالغ المترتبة على خدمة التقسيط يتم الغاء هذه الخدمة ودمج المبلغ المطلوب من خدمة التقسيط مع رصيد البطاقة القائم
 6. خدمة تقسيط المشتريات تتم فقط للحركات التي تزيد عن 100 دينار
 7. بأي حال من الأحوال لن تتجاوز نسبة الفائدة المقررة على البطاقة الائتمانية نسبة 1.5%
 8. في حال قام العميل بطلب إلغاء البطاقة ويوجد على العميل حركات اقساط ، يتم إلغاء خدمة التقسيط مباشرة وبطالب العميل بإجمالي المبلغ المتبقي عليه
 9. يتم التقسيط من خلال تجار معتمدين لدى البنك يتم التعاقد معهم
 10. حملة بطاقات الفيزا الائتمانية يتم تقسيط المشتريات لهم من خلال تجار لديهم أجهزة نقاط بيع NI فقط
 11. خدمة تقسيط المشتريات تشمل جميع البطاقات الائتمانية وبغض النظر عن نسبة السداد، وحسب الشروط والأحكام الخاصة بذلك.
 12. يجب على البنك إشراك كافة عملاء البطاقات بأي إجراءات جديدة مجانية تتعلق بأمن وسلامة وحماية البطاقات وبدون أي كلف إضافية على العميل.
 13. يقوم البنك بإرسال رسالة نصية قصيرة (SMS) على الهاتف الجوال المعتمد للعميل لدى بنك فور حصول أي حركة (دائنة أو مدينة) على بطاقة العميل.
 14. يقوم البنك بتوفير كشف حساب شهري مجاني للعميل بحيث يتضمن القسط الواجب سداد (الدفعة) وتاريخ استحقاق الدفعة وسعر الفائدة ومهلة الاعتراض على أي من الحركات الواردة في الكشف
63. في حال تأخر العميل عن تسديد أي قسط مستحق أو أي جزء منه أو الإخلال بأي شرط من شروط العقد أو أي تعهد أو التزام يقوم البنك بإنذار العميل والكفيل من خلال الوسائل المعتمدة والمتفق عليها أصولياً خلال مدة اقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ استحقاق القسط للإلتزام بالسداد أو شروط العقد وفي حال الاستمرار في التخلف عن الدفع أو التقيد بشروط العقد فإنه يحق للبنك إتخاذ الإجراءات التالية:
- إعتبار الأقساط غير المستحقة مستحقة السداد بالكامل وإعتبار كامل رصيد البطاقة مستحق السداد ويكون العميل ملزم بدفع عمولة تأخير سداد اقساط مستحقة بواقع 10 دنانير شهرياً اعتباراً من تاريخ الاستحقاق وحتى السداد التام بالإضافة إلى الأجور والأتعاب القانونية.
 - بيع الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للعميل/الكفيل الموضوعة تأميناً للدين.

توقيع العميل	
توقيع الكفيل	

- إتخاذ الإجراءات القانونية وإقامة الدعاوي ضد العميل/الكفيل والتنفيذ على ممتلكاتهم الشخصية الغير موضوعه تامين للدين.
- تزويد شركات المعلومات الائتمانية والمرخصة من البنك المركزي بوضع العميل ليتم الإفصاح عن ذلك بالتقرير الائتماني الخاص به.
- 64. يقر ويعلم حامل البطاقة بأن البنك سيقوم بإيقاف البطاقة الائتمانية وكافة الخدمات المرتبطة بها عند عدم سداده أقساطه الشهرية المستحقة لمدة شهرين متتاليين.

شروط وأحكام خاصة بخدمة تقسيط المشتريات على البطاقات الائتمانية من خلال مركز الخدمة الهاتفية 24/7 او من خلال رابط يرسل برسالة نصية

1. تمنح خدمة التقسيط لحاملي البطاقات الائتمانية فيزا الفعالة
2. يستطيع العميل بعد فترة من الاشتراك بالبرنامج ان يقوم بتسديد كامل الاقساط
3. تقدم خدمة التقسيط على البطاقات الائتمانية بنسبة عمولة تقسيط على العميل 1 % شهريا وذلك للتجار غير المعتمدين لدى البنك يتم اضافتها الى مبلغ المشتريات الكلي وتقسيطها مع الاقساط - الشهرية بدفعات متساوية .
4. خيارات التقسيط المتاحة تبدأ من 3 أشهر كحد أدنى ولغاية 24 شهر كحد أعلى
5. يتم التقسيط من خلال اتصال العميل بمركز الخدمة الهاتفية 24/7 بعد اجراء عملية شراء ناجحة او من خلال رابط يرسل برسالة نصية وعلى ان تنفذ حركة التقسيط بنفس الدورة المالية لحركة المشتريات للأفراد.
6. يتم التقسيط من خلال اتصال العميل بمركز الخدمة الهاتفية 24/7 بعد اجراء عملية شراء ناجحة وعلى ان تنفذ حركة التقسيط بنفس الدورة المالية لحركة المشتريات (للشركات)
7. في حال يرغب العميل الاستفادة من تقسيط المشتريات بفائدة 0 % مع قائمة التجار المعتمدين لدى البنك ، يجب ان يتم تنفيذ حركة المشتريات من خلال أجهزة نقاط البيع NI فقط
8. لا يستطيع العميل الاشتراك بخدمة التقسيط اذا كان متعثر
9. في حال لم يسدد العميل المبالغ المستحقة على البطاقة الائتمانية لشهرين متتاليين يعتبر العميل متعثر ويتم دمج المبلغ المطلوب من خدمة التقسيط مع رصيد البطاقة القائم ويطلب العميل بإجمالي المبلغ
10. الحد الأعلى لعدد الحركات المسموح تقسيطها هو 5 حركات خلال مدة التقسيط للأفراد
11. في حال قام العميل بطلب إلغاء البطاقة ويوجد على العميل حركات أقساط، يتم إلغاء خدمة التقسيط ويطلب العميل بإجمالي المبلغ المتبقي عليه شامل كامل مبلغ عمولة التقسيط عن كامل المدة.

الشروط والأحكام الخاصة ببطاقة فيزا/infinite بعملة الدولار/ العملة الاجنبية

1. في حال قرر البنك بناءً على رأيه المطلق بإلغاء المنتج بشكل كامل، فسيقوم البنك بإشعار العملاء بذلك عن طريق الرسائل النصية القصيرة (SMS).
2. يقر ويوافق حامل البطاقة بان هذه البطاقة غير مشمولة في برنامج اسكان كوينز.
3. ويقر ويوافق حامل البطاقة انه لا يمكن استخدام هذا البطاقات للحركات المحلية وتستخدم للحركات الدولية فقط
4. يلتزم العميل بفتح حساب بنفس عملة البطاقة وربطه مع حساب امانات البطاقة .
5. ويقر ويوافق حامل البطاقة بانه في حال عدم توفر رصيد كافى بتاريخ السداد في حساب العميل (بنفس عملة البطاقة) سيتم تحويل المبلغ المطلوب من اي حساب لدى العميل وعلى سعر الصرف المتوفر لدى البنك. بالإضافة للعمولات الأخرى المطبقة على البطاقات.
6. ويقر ويوافق حامل البطاقة بان كافة الرسوم، العمولات والفوائد بنفس عملة البطاقة.
7. تحتسب فيزا الدولية قيمة الحركة بالعملة المحلية اذا تمت خارج بلد الاصدار باستعمال سعر التبدل لعملة الشراء حسب الاسعار السائدة عالميا بتاريخ حدوثها ، ويفوض طالب الاصدار البنك بشراء العملة الاجنبية لتسديد كافة التزاماته الناتجة عن استعمال البطاقة وتستوفى عمولة على تبديل العملة عند استعمال البطاقة خارج بلد الاصدار ، شاملة العمولات التي تتقاضها فيزا الدولية عن كل حركة.
8. يقر ويعلم العميل وحامل البطاقة من الأشخاص الاعتباريين بأن استخدام البطاقات بالعملات الأجنبية أن استخدام هذه البطاقات محدود وفق ما تسمح به التشريعات النافذة وتعليمات وتعاميم البنك المركزي الأردني، وبأن استخدام البطاقات محصور للأغراض والخدمات الاقتصادية التصديرية أو لأغراض إعادة التصدير للبضائع المارة عبر المملكة والتي تؤدي إلى تحصيل تدفقات نقدية بالعملة الأجنبية واردة للمملكة ويقر العميل وحامل البطاقة من الأشخاص الاعتباريين بحق البنك، في أي وقت ، بإيقاف أو إلغاء البطاقات بالعملات الأجنبية الصادرة مصلحته في حال مخالفة العميل لما هو منصوص عليه في هذا البند أو أي من التشريعات النافذة لعمل التسهيلات بالعملات الأجنبية للشركات، أو في حال تعديل أي من التشريعات ذات الصلة، ودون أي مسؤولية على البنك

شروط وأحكام خاصة بخدمة السيولة الفورية instant cash على البطاقات الائتمانية للأفراد:

- نسبة العمولة التي سيتم احتسابها على المبلغ المحول بالاعتماد على فترة التقسيط كما يلي:
- 1. 3% بحد أدنى 30 دينار (أيهما أكثر) في حال كانت فترة التقسيط 6 أشهر.
- 2. 6% بحد أدنى 30 دينار (أيهما أكثر) في حال كانت فترة التقسيط 12 شهر.

الشروط الاضافية : في حال تضمن القرار الائتماني أية شروط إضافية

توقيع العميل	
توقيع الكفيل	

.....

.....

.....

توقيع العميل	
توقيع الكفيل	

يقر حامل البطاقة/ الكفيل أن كل واحد منهما قد قرأ الشروط والأحكام العامة المتعلقة بإصدار البطاقة والتزامهما التام والمطلق بما ورد بتلك الشروط والأحكام ويصرح كل واحد منهما أنه منح الوقت الكافي لمراجعة كافة البنود قبل أن يوقع عليها وأنه فهمها واستوعبها فهما واستيعاباً واضحاً وأنه وافق على كل محتوياتها ويلتزم بجميع ما ورد فيها التزاماً كاملاً.

الاسم	رقم الحساب	التوقيع	التاريخ
حامل البطاقة			
الكفيل			
تم تدقيق توقيع العميل ووجد مطابق		اسم الموظف	توقيعه